الانوار
الاربعاء 17 تشرين الأول 2007 ♦ العدد 16609

«الهيئة المنظمة للاتصالات»: المعايير الموضوعة تحصر ادارة شبكات الخلوي باصحاب الخبرة

اوضحت الهيئة المنظمة للاتصالات آلية خصخصة الخلوي مؤكدة ان المعايير الموضوعة انما هي لحصر ادارة الشبكات باصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق بهم.

وقد جاء في بيان صادر عن الهيئة امس:

-١إن الهيئة المنظمة حرصت على وضع آلية شفافة وواضحة لاطلاق عملية الخصخصة. فأنجزت بادىء ذي بدء دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وستصدر الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات Information Memorandum تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما ستقر الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديدا خدمات الجيل الثالث.

-٢ إن الهيئة المنظمة للاتصالات حريصة على أن تضمن لمراحل المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من أي مفاضلة لشركة على أخرى أو لطرف على آخر، وفق إجراءات لا تَتْرك مجالا للمحسوبية أو للمحاباة أو للتعسّف. وهي لهذه الغاية، وحرصا على المال العام وانطلاقا من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة تقضي في مرحلة أولى بأن تتقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضه حصراً لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء، ترفعه بدورها الى الحكومة من دون أن تعلمها بأسماء الشركات، كي تبت أيا من خياري الـ ٠ في المئة أو الـ ١٠ في المئة مشاركة في الواردات Revenue Sharing تراه الحكومة مناسبا للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الأعلى. ولمزيد من الشفافية، وفي اليوم نفسه، تعرض نتيجة عملية فتح عروض ما قبل المزايدة مباشرة على مجلس الوزراء الذي يجتمع ليأخذ القرار المناسب، على أن تنطلق فورا عملية المزايدة.

-٣ بما أن الهيئة ملتزمة تأمين أسعار تنافسية على مستوى الاتصال الدولي الصوتي والتي من شأنها أن تشجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية وأن توفر فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمشتركين على السواء، قررت الهيئة بناء على القانون ٤٣١ وبعد موافقة مجلس الوزراء، منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشتركي الشبكتين، على غرار ما هو معمول به في غالبية دول المنطقة والعالم.

-٤أشار دفتر الشروط بوضوح الى ان الفائز ملزم احترام وتطبيق كل التنظيمات التي أصدرتها وستصدرها الهيئة المنظمة، مع العلم أنها أنجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وأنهت عملية الاستشارات وهي راهنا قيد النشر في صيغتها النهائية.

-٥حدد دفتر الشروط سند كفالة بقيمة ٥٠ مليون دولار لضمان أن تتقدم الى المزايدة الشركات الكبرى والمحترمة وذات السمعة الذائعة. ولمزيد من الشفافية والجدية، يحظر على الفائزين بالمركزين الاول والثاني استرداد قيمة هذه الكفالة الا بعد انتهاء كامل آلية المزايدة.

-٦ إن دفتر الشروط هو الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تخول إطلاق عملية المزايدة وبيع الأصول، وقد صادقت الهيئة عليه استنادا إلى قانون الاتصالات الرقم ٢٠٠٢/٤٣١، وصادقت الحكومة عليه في جلستها الاخيرة استنادا الى قانون الخصخصة الرقم ٢٠٠٠/٢٢٨، بعدما رأت هيئة القضايا في وزارة العدل، في استشارة لها بناء على طلب الحكومة، أن القانونين المذكورين يشكلان الإطار القانوني اللازم لهذه العملية.

-٧ تؤكد الهيئة ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر إدارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق فيهم لادارة شبكتي الهاتف الخليوي الحاليتين وتوسيعهما، بغرض توفير الإدارة الفضلى والتقنية الأحدث للسوق اللبنانية، ولإتاحة الفرصة أمام العدد الأكبر من الشركات الراغبة والمؤهلة للمشاركة في العملية بما يزيد في المنافسة، ويؤمن حدا أقصى من الأسعار لبيع الأصول والرخصتين الحاليتين.

ويهم الهيئة أن تؤكد أنه سيتم نشر دفتر شروط مزايدة الخليوي على الموقع الإلكتروني الخاص بهذا الحدث، فور إنتهاء الإجراءات القانونية اللازمة لذلك. كما تؤكد الهيئة التزامها الشفافية التامة عبر نشر المعطيات الحالية والتي هي قيد الإعداد، بما فيها مواصفات الترخيص، تبعا لتوافرها.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"